دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية بإستخدام التحليل المالي

– دراسة حالة مركب الدراجات والدارجات النارية CYCMA قالمة –

أ/ محمد امين لونيسة
أ.د/يحيى سعيدي
جامعة المسيلة

الملخص :

يتخذ محافظوا الحسابات عديد الطرق والأساليب لإتمام مهامهم على اكمل وجه وبالنتائج المسطرة، غير ان استحداث الطرق او خلق منهج جديد في العمل، قائم على الخبرة المهنية لكل محافظ، بالتالي نجد تباين في تأثير دور محافظي الحسابات على المعلومة المالية لتحسين جودتها.

ذلك وان الاخيرة تتطلب توافر عدة عوامل تحكمها، والتحليل المالي من بين الاساليب التدقيقية المكرسة لأهم عوامل تحسين جودة المعلومة المالية ككشف مواطن الغش والتلاعبات.

الكلمات المفتاحية:

محافظ الحسابات، المعلومات المالية.

Abstract :

The external auditors was operates a number of ideas and styles to complete his duties as it should and results specified, but the development of aidea or create a new approach to work, based on the professional experience of each auditor, and thus we find variation in the role of the Board of auditors of the accounts in influencing the financial information and improve their quality.So that financial information requires several factors auditors, Financial Analysis is a style scrutiny that reinforce the most important to improve the quality of financial information such as detecting fraud and manipulation factors.

Key words :
External auditor, financial information.

استحداث القانون 10-01 الخاص بمهنة محافظة الحسابات لتطوير المهنة وفق سبل تؤثر على تحسين جودة المعلومات المالية.

الإشكالية

إن طبيعة مهمة محافظ الحسابات داخل الوحدة الاقتصادية ترتكز على تحليل وإختبار القوائم المالية،للوقوف على مدى صدق وشفافية وعدالة المعلومات المالية المنشورة، وترجمة نتيجة تحليله وما تم التوصل اليه في تقرير مصادقة يوجه الى المساهمين بغية تعزيز ثقتهم بجودة المعلومات المالية.

- ما مدى نجاح مهمة محافظ الحسابات في إختبار القوائم المالية بإستخدام التحليل المالي في تحسين جودة المعلومة المالية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نطرح مجمع التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمثل التحليل المالي الاداة الانسب في تحديد حجم الاختبارات التي يقوم بها محافظ الحسابات خلال مهمة تدقيقه للمعلومة المالية؟
- هل يستجيب التحليل المالي لتطلاعات محافظ الحسابات في اكتشاف مواطن الغش، والتلاعبات؟

فرضيات البحث

- ✓ لا يمثل التحليل المالي الاداة الانسب في تحديد حجم الاختبارات التي يقوم بها محافظ الحسابات خلال مهمة تدقيقه للمعلومة المالية.
- ✓ لا يستجيب التحليل المالي لتطلاعات محافظ الحسابات في اكتشاف مواطن الغش، والتلاعبات.

أهداف وأهمية الموضوع

- إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية وأحد طرقه لتحقيق ذلك
- التعرف على احد اهم ادوات محافظ الحسابات في تحديد مواطن الغش والتلاعب، وكذا تقرير حجم عينة الواجب تدقيقها

خطة البحث: تتشكل خطة البحث من محورين أولها نظري والثاني تطبيقي على مؤسسة إقتصادية عمومية (مركب الدراجات والدراجات النارية وحدة قالمة)، في دراسة تحليلية لقوائمه

المالية بعد تحويلها من PCN إلى SCF.

المحور الأول: الاطار النظري في محافظة الحسابات والمعلومات المالية

1- مهنة التدقيق (محافظة الحسابات): تعرف مهنة التدقيق في العالم بأنه عملية مصادقة على صحة ومصداقية المعلومات المالية المنشورة في التقارير المالية بحسب: Audit is:

« An examination of a company's accounting records and books conducted by an outside Professional in order to determine whether the company is maintaining records according to generally accepted accounting principles »(Michel Ibrahim, Fadi A Farhat,p 39).

كما جاء في تعريف اخر بـــ: "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا إنتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية" (حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث،ص7).

في نفس الإتجاه نجد ان تعريف مهنة التدقيق في الجزائر جاءت موافقة للتعاريف العالمية غير ان الاختلاف كان على مستوى تسمية المهنة بمحافظة الحسابات، حيث عرفها القانون بـــ: "مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما للنتائج المالية للسنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات، يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين والشركاء حاملي الحصص، يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين، ينص القانون في مجمل ما جاء به في التعريف بأن مهمة التدقيق، مهمة المصادقة على صحة الحسابات السنوية المنتظمة ومدى مطابقتها للنتائج المالية السنوية، من خلال تقرير يتضمن فقرة لإبداء الرأي".(قانون10-01، المادة 23، ص7).

2- المعلومات المالية: تعد المعلومات المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي المالي نظرا لمساعدتها عديد المستخدمين داخليين والخارجيين عن المؤسسة، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتسمة بالرشاد والسلامة على اعتبار جودتها.

إن توفير المعلومة المالية ليس هدفا بحد ذاته وإنما ضرورة توفير معلومة مالية ذات جودة هو الأساس، ونقصد بذلك أن تكون المعلومة المالية ذات محتوى إعلامي نفعي يولد الاستفادة لمستخدمي المعلومة. فلم تعد عملية تحويل البيانات إلى معلومات بعد معالجتها كافية بل لابد من الأخذ في الحسبان شرطان أساسيان:(قاض، أبوزلطة، تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية، ص370)

- المعلومات الناتجة يجب وأن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار
- المعلومات الناتجة تزيد من معرفة متخذي القـــــــرار للفصل في قرارات مستقبلية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة(عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، 194-195).

بغض النظر عن المعلومة المالية وما تطرقنا له فيما يخصها لابد وان نعزز اهمية واهداف المعلومة المالية، انطلاقا من خصائصها والتي تعطيها الجودة اللازمة لتحقق ما انشئت لأجله.

وبانطلاق إعداد المعلومة المالية سعيا منا لأجل تحقيق هدف معين هي خطوة اولى في سبيل تحقيق جودة المعلومة المالية باعتمادها على اساليب وطرق مضبوطة تؤدي لما تسير إليه.

إذ يوضح الشكل التالي الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

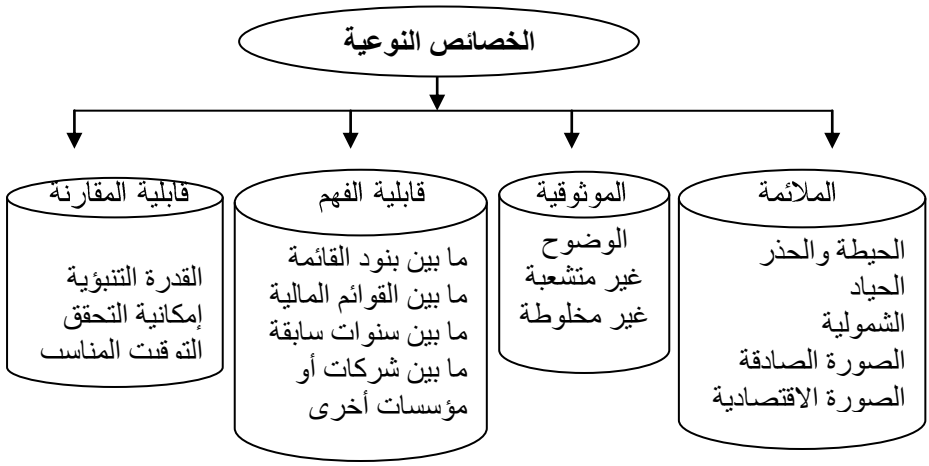

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مكتسبات قبلية

يتفق الكثير من المختصين وغيرهم من المهتمين بالمعلومات المالية ومدى جودتها في مجمل الخصائص الموضحة في الشكل أعلاه، ذلك على المستوى العالمي، وبالترتيب المصنف، لكن وفق منظور خاص يتلاءم والبيئة الاقتصادية للمعلومة المالية في الجزائر فقد ركز القانون 07-11 كثيرا على خصائص المعلومة المالية التي تساعدها في اداء دورها على اكمل وجه، وما يمكن استخلاصه من ذلك كله الخصائص المبنية على اعتبارات مختلفة تمس جميع الشرائح المستخدمة للمعلومة المالية على اختلاف اهدافهم " اقراضية، استثمارية وحتى حقوقية"(قانون07-11).

المحور الثاني:إختبار جودة المعلومة المالية بإستخدام نسب التحليل المالي

1- نشأة الشركة: قامت الشركة الوطنية للبناء الميكانيكي (Sonacome) المنشأة عام1967 بالاتفاق مع شركة ألمانية (RFA)، على إنشاء المركب الصناعي في 1970/01/24 برأسمال قدره: 2.809.500 دج عن طريق الإنتاج اليدوي، حيث بدأ الإنتاج سنة 1974 وكان مقره آنذاك بوهران، أما المدرية العامة بأرزيو، وفي جانفي عـــام 1984 قامت الحكومة بتقسيم شركة سونا كوم إلى 11 مؤسسة،تختص كل مؤسسة في إنتاج منتوج خاص بها، أما مركب الدراجات النارية فأصبح تابعا لمؤسسة إنتاج وسائل النقل الخاصة (ENPVP) والموجودة بولاية تيارت تحت إشراف المديرية العامة ببئر خادم كل هذه العمليات تم الشروع في تطبيقها بعد ما تمت المصادقة عليها من طرف الحكومة .

وفي 1987/12/22 أصبح مقر مؤسسة الدراجات النارية وتطبيقها بولاية قالمة –EN) (CYCMA طبقا للمرسوم الحكومي رقم 87–282، حيث أدخلت تعديلات على منتوجها وتنويعه، وقد قام به عدة مهندسين وتقنيين بمختلف الدراسات مما زاد في نشاطها وأصبحت تقوم بالعمليات التالية: الإنتاج، التجارة، التصدير، الاستيراد والبيع وخدمات ما بعد البيع لمختلف السلع، وتتكون الطاقة الصناعية والتجارية لمؤسسة سيكما من مركب صناعي كائن بقالمة "طريق بلخير ص.ب 95 قالمة"وثلاثة وحدات تجارية (وهران، الجزائر، قسنطينة).

2- **عرض القوائم المالية للمركب:** إعتمد المركب النظام المحاسبي المالي الجديد بداية من سنة 2011، مما أوجب عليه تغيير القوائم المالية لسنة 2010 إلى SCF بحسب نص القانون، أين عرف المركب تأخر في إعداد القوائم المالية لسنة 2010/2009 وعليه إقتضت الحاجة لإستخدام قوائم لسنة 2009/2008 حسب PCNحيثقام الباحثينبتحويل القوائم إلى SCF كماهو موضح في الملاحق، وأعتمد سنتين للحاجة إلى تبيان سنتين متتاليتين.

توجد بعض النسب التي يستعملها مراقبوا التسيير في قياس درجة فعالية الأجهزة التسييرية والوقوف على مدى الإنضباط والإلتزام بتطبيق الأوامر والتوجيهات والتقيد بالنصائح والإرشادات، وتعتمد هذه النسب والمعدلات بالدرجة الأولى على المعلومات المستقاة من القوائم المالية لترجمتها من لغة الأرقام أو التعبير الكمي إلى التعبير الكيفي، لذلك يلجأ محافظ الحسابات الى التركيز عليه كنقطة أساسية في تحديد نوع الرقابة الداخلية.

3- تحليل القوائم المالية وفق النسب التسييرية

نسبة السيولة: وتتضمننسبتان تمكنان من مراقبة مدى كفاءة الجهاز المسؤول على السيولة، ومدى تحقيق التكافئ بين المدخلات والمخرجات السيولة، فيركز المحافظ على هاته النقطة لسهولة التصرف في السيولة والتي تكون عادة اكبر عرضة للإختلاس والتلاعب.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{تثبيتات جارية}}{\text{الخصوم الجارية}} = \frac{302.578.656,4}{2.968.809.976} = \%10,19$$

وهنا نجد أن الشركة عاجزة على تسديد إلتزاماتها وهذا راجع لبطئ سرعة تداول الأصول الجارية وقد يرجع الخلل إما إلى ضعف في تقدير المؤسسة لتاريخ إستيفاء حقوقها أو وجود خلل في أحد عناصر الأصول الجارية على المستوى التسييري ما يتطلب من المحافظ تسجيلها نقطة تتطلب توضيح، على سبيل المثال بطئ في سير المخزونات وليتحقق من ذلك يدرس نسبة نشاط الأصول المتداولة خارج المخزونات.

نسبة سرعة دوران السيولة = الأصول الجارية – مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ = 54.054.019,03 – 302.587.656,4

الخصوم الجارية 2.968.809.976

= %8,37

الإستنتاج:بالمقارنة بين 10,19% و8,37 % نجد أن مقدار الإنخفاض هو 1,82% وهي نسبة قليلة بالنظر إلى الإجمالي، ومنه نستنتج أن المخزونات بطيئة وهي المسؤولة عن عجز المؤسسة في تأدية إلتزاماتها القصيرة الأجل، مع أن نسبة 8,37 % نسبة قليلة ولا تبرر بضعف سرعة دوران المخزونات، وهنا يتأكد المحافظ من نقطة الاستفهام الاولى ليطرح استفهام ثاني حول كيفية تسيير المخزوناتFIFO،LIFO وغيرها من الطرق التي يمكن وان تكونسبب بطأ تداول المخزونات فيركز على ثبات طريقة التسيير كأحد المبادئ المحاسبية للـــ SCF، من خلال مراجعة الفارق بين تواريخ الدخول والخروج.

نسبة الرفع المالي:

معدل القروض إلى مجموع الأصول = القروض = 3.407.796.355 = %11,26

المجموع العام للتثبيتات 302.578.656,4

نلاحظ أن معدل القروض يغطي المجموع العام للتثبيتات بإحدى عشرة مرة وهو ما يثبت أن عملية تمويل التثبيتات كلها متأتية من القروض، وعليه تكون نسبة الفوائد على القروض مرتفعة جدا بسبب طول مدة التسديد (قروض غير جارية) وهنا على المحافظ أن يسجل هذه النقطة ويحاول أن يدققاتفاقيات القرض وكشوف الفوائد، في تأكده من خطر إرتفاع القروض على المؤسسة هو معدل القروض إلى حقوق الملكية بحيث:

معدل القروض إلى حقوق الملكية = القروض = 3.407.796.355 = 1,1 مرة

رأس المال 3.105.217.698

إذ أن القروض تساوي 1,10 مرة رأس المال أي أن القروض أكبر من رأس المال في حد ذاته، وهو ما يهدد المؤسسة بوقوعها في إعسار مالي أو إفلاس في حالة طلب الدائنين لحقوقهم في نفس الوقت، كما أن نسبة الفائدة على هذا النوع من القروض تكون مرتفعة جدا

مقارنتا بأنواع أخرى من القروض، وهو التنبيه الذي يجب على المحافظ التنويه به.

الإستنتاج: وعليه يتشكل عند المحافظ استنتاج مفاده أن عملية تسيير القروض تعاني من مشكل يهدد وجود المؤسسة في ظل نقص الموارد وتراجع مبيعات.

نسبة النشاط:في ظل هاته الوضعية تتطلب المرحلة من المحافظ حساب:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{مبيعات}}{\text{المخزون من السلع تامة الصنع}} = \frac{78.994.163,5}{1.154.660.14} = 52,15 \text{ مرة}$$

إن معدل دوران المخزون يساوي 52,15 مرة المبيعات إلى مخزون السلع التامة الصنع وهي نقطة إيجابية بالنظر إلى حالة المؤسسة المالية، فالمؤسسة تعتمد على بيع كل ما ينتج أو بصيغة محاسبية (نظام البيع بالطلبيات)، ولكن النقطة السلبية في الأمر عند محافظ الحسابات والتي تبعث على القلق هي التثبيتات حيث أن معدل دوران التثبيتات يساوي 0,26 مرة المبيعات إلى مجموع التثبيتات، ما السبب وراء ذلك؟

$$\text{معدل دوران تثبيتات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع التثبيتات}} = \frac{78.994.163,5}{304.578.656,4} = 0,26 \text{ مرة}$$

وهو دليل على قدم التثبيتات (معدات إنتاج) إذ يمكن القول أنها مهتلكة تماما إذا تم إعتماد الإهتلاك المحاسبي دون الرجوع إلى الإهتلاك الفيزيائي، بحيث يساوي معدل دوران التثبيتات الغير جارية 1,61مرة صافي المبيعات إلى مجموع تثبيتات الغير جارية وهي مفارقة غريبة بعض الشيء المبيعات أكبر من التثبيتات، نقطة تتطلب من المحافظ اعادة الرجوع لها من خلال:

$$\text{معدل دوران تثبيتات الغير جارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع التثبيتات الغير جارية}} = \frac{78.994.163,5}{49.138.858,1} = 1,61 \text{ مرة}$$

الإستنتاج:هناك تقصير في عملية تسيير المعدات على مستوى قسم الإستثمار حقيقة يقف عندها محافظ الحسابات، حيث يتوجب تغيير المعدات وعصرنتها لمواكبة التطور الصناعي، وفي قراءة أخرى لمعدلات "دوران المدينون" من أجل مراقبة عملية تسيير حقوق المؤسسة نجد معدل دوران المدينون يساوي 0,962 مرة تثبيتات جارية خارج المجموعة 3 كمايلي:

معدل دوران المدينون = مبيعات الإئتمان (زبائن+وكالات تسبيقات مدينة) / تثبيتات جارية ماعدا " مجموعة 3 " = 191.749.121.33 / 199.385.779,3 = 0,962 مرة

وهذا المعدل يبين السياسة التسييرية الهشة للجهاز لسببين هما:أغلب عمليات البيع هي "بيع إئتماني" مما يخلق عجز في السيولة، الحالة المالية الصعبة للمؤسسة ما يزيد الحاجة للأموال لمواجهة تحديات تسديد القروض على الأقل القروض الجارية " موردوا المخزونات وموردوا الخدمات ".

الإستنتاج:إن العملية الموجودات وما يماثلها " المدينون" غير رشيدة تماما، اين يدرس المحافظ امكانية إعتماد عمليات منح الخصوم لتسريع الدفع والتقليل من عملية التسبيقات، فتثار نقطة تدقيق عمليات الحسومات وتخفيضات التعجيل بالدفع للوقو على مدى صحتها هذا على الأقل في الوقت الراهن.

خلاصة:

يستخلص المحافظ مما سبق أن الحالة المؤسسة المالية في صعبة للغاية وعليه ان يقف على عديد النقاط المبينة في النسب المحسوبة، وبالتالي يتعين مباشرة اصدار تقرير بتحفظ في حالة عدم وقوفه عند الفحص على أي غش او تلاعب في الوثائق المحددة لقيم النسب المبينة اعلاه، خاصة وان وضعية المؤسسة لا تستجيب لباقي النسب التحليلية الاخرى مثل:

نسبة الربحية: وتقيس فعالية التسيير عموما، كما توضح العوائد التي تحققها في الإستثمار وكيفية تسيير العملية الربحية " تجميع الأرباح، توزيع الأرباح...":

هامش الربح للمبيعات = المبيعات – تكلفة السلع المباعة / المبيعات	هامش الربح التشغيلي = العائد قبل الفوائد والضرائب / المبيعات
هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات	هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات
صافي الربح إلى إجمالي الأصول = صافي الربح قبل الفوائد / إجمالي المبيعات	العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية
العائد على الأسهم = صافي الربح / عدد الأسهم المتميزة	

نسبة النمو:تقيس قدرة الشركة في الحفاظ على موقعها الإقتصادي في نمو الإقتصاد والصناعة، ونذكر مايلي:

المبيعات = النسبة المئوية للنمو / المبيعات الإجمالية	**الدخل = نسبة مئوية للنمو / الأرباح**
العائد على الأسهم = نسبة المئوية للنمو / عائد السهم	

نسبة الرفع المالي: تقيس المدى الذي تم تمويل الشركة به من خلال القروض، ومراقبة السير العام لهذه القروض وطريقة تسويتها.

نسبة القروض غير الجارية = قروض غير جارية / إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم	**عدد مرات تغطية فائدة القرض = الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الفوائد**

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:لا يمثل التحليل المالي الاداة الانسب في تحديد حجم الاختبارات التي يقوم بها محافظ الحسابات خلال مهمة تدقيقه للمعلومة المالية.

قد تم نفي الفرض وتأكيد عكس الفرضية من خلال عرض نقاط اساسية وجوهرية في مهمة التدقيق عند محافظ الحسابات تمثلت في الاستنتاجات المرحلية للنسب المحسوبة، وفق تعابير متفق عليه توضح الاستقراءات اللازمة للحالة المحسوبة، إذا فإن التحليل المالي يمثل الاداة الانسب في تحديد حجم الاختبارات التي يقوم بها محافظ الحسابات خلال تدقيقه للمعلومة المالية.

الفرضية الثانية: لا يستجيب التحليل المالي لتطلاعات محافظ الحسابات في اكتشاف مواطن الغش، والتلاعبات.

على العكس نجد ان التحليل المالي يستجيب بدرجة كبيرة لتطلاعات محافظ الحسابات في اكتشاف مواطن الغش والتلاعب، فمن خلال دراستنا هذه تم تأكيد نفي الفرضية وقبول الفرضية البديلة لأن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير في كيفية إعداد القوائم المالية وكيفية عرضها مع معايير المحاسبة الدولية في شروط الإدراج (الاعتراف)، وقواعد وأساليب القياس (التقييم)، ماعدا المخزون فلم يدرج أسلوب التمييز المحدد، ما يجعل الكثير من معايير التدقيق الدولية صالحة وسلسة التطبيق عند محافظي الحسابات اذا ما قورنت بالمستوى العالمي.

نتائج الدراسة والتوصيات:

-من خلال دراستنا التطبيقية نستنتج أن لدور محافظ الحسابات أثر ايجابي على جودة المعلومة المالية.

- يمكن تعميم تجربة استخدام التحليل المالي عند قياس جودة المعلومة المالية.

- ينصح بإستخدام محافظي الحسابات لطريقة التحليل المالي في الكشف عن مواطن الخلل، وحصر عينة التدقيق خاصة في كبريات الشركات الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نقول أن هذا البحث في إطار دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية بإستخدام التحليل المالي يتطلب تدعيم ببحوث اخرى مسندة، منها على سبيل الطرح لا الحصر:

- تطور مهنة التدقيق في الجزائر واثره على تحسين جودة المعلومة المالية

قائمة المراجع باللغة العربية:

أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء، عمان – الأردن، 2005، ص7.

عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، صفحة رقم (194، 195)، بتصرف.

علي عمر أحمد السويسي، معايير مراجعة الحسابات: اللجنة الشعبية العامة جهاز المراجعة المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2011.

زياد عبد الكريم قاضي، محمد خليل ابو زلطة، تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية، مكتبة مجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص370، (بتصرف).

رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان،2006.

قانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 2010/06/29، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، نصوص المواد: 18، 19، 22، 23، ص 6،7.

قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Michel Ibrahim, Fadi A Farhat, Dictionary of Business and Finance (English-Arabic), Dar AL-KOTOB, Lebanon,2007

Michel Gervais, Contrôle de Gestion, 7 éme Ed, Paris : Economie, 2000,